إدارة قرارات الائتمان في البنوك التجارية وأثرها علي ربحية البنوك

(دراسة حالة بنك البركة – فرع النيل الابيض – كوستي 2024م)

Managing credit decisions in commercial banks and their impact on banks' profitability

(Case study of Al Baraka Bank - White Nile Branch - Kosti 2024)

إعداد :

د. احمد عبد الرحمن عمر. استاذ الاقتصاد المساعد. جامعة النيل الابيض.كلية الاقتصاد والعلوم المصرفية

ahmedomerok557@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة ادارة قرارات الائتمان في البنوك التجارية وأثرها علي ربحية البنوك. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية ادارة المخاطر المصرفية. افترضت الدراسة مجموعة نت الفرضيات اهمها : ان التشريعات والقوانين الصادرة من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية للتكييف مع معايير لجنة بازل ما زالت تحتاج لإصلاحات مالية عميقة للاحتياط من المخاطر المالية الناجمة عن عملية الائتمان. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي. توصلت الدراسة الي نتائج عديدة اهمها : ان توصيات لجان بازل وجدت القبول والموافقة من معظم المؤسسات المالية والمصرفية العالمية والمحلية وهذا ما اوضحته اجابات المبحوثين و ان السياسات المالية والنقدية الداخلية أثرت علي توصيات لجان بازل المالية. اوصت الدراسة بتوصيات اهمها : العمل علي ايجاد آليات وتوصيات جديدة لتقليل المخاطر المتبقية في العمل المصرفي العالمي والمحلي و تزويد ادارة المخاطر بالآليات والمعينات الحديثة لتسهيل مهامها وتحقيق اهدافها.

Abstract

The study examined the management of credit decisions in commercial banks and their impact on banks' profitability. The problem of the study was how to manage banking risks. The study, Net Group, assumed the most important hypotheses: that legislation and laws issued by the Central Bank of Sudan and commercial banks to adapt to the Basel Committee standards still

require deep financial reforms to protect against the financial risks resulting from the credit process. The study relied on the descriptive analytical approach and the statistical approach. The study reached several results, the most important of which are: that the recommendations of the Basel Committees found acceptance and approval from most international and local financial and banking institutions, and this is what was made clear by the answers of the respondents, and that the internal financial and monetary policies influenced the recommendations of the Basel Financial Committees. The study made recommendations, the most important of which are: working to find new mechanisms and recommendations to reduce the remaining risks in global and local banking and providing risk management with modern mechanisms and aids to facilitate its tasks and achieve its goals.

المقدمة:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية، وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها.

مشكلة البحث:

التساؤلات التالية:

ما المقصود بالمخاطر الائتمانية ؟

ما هي الأشكال الرئيسية لمخاطر الائتمان المصرفي ؟

ما هي أساليب إدارة مخاطر الائتمان المصرفي للحد أو التقليل منها ؟

أهداف البحث:

تشخيص مواطن الضعف في الجهاز المصرفي ومحاولة اعطاء تصور لصانع السياسة من ان اصلاح الجهاز المصرفي سوف يؤمن مصادر جديدة لكل من الدخل والناتج، مما يعني محاولة من اجل معالجة الخلل في هيكل الناتج.

اهمية البحث:

قياس المخاطر الائتمانية والإفصاح عنها يمكن من الحصول على المؤشرات الخاصة بها، وتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها، حيث أن المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية تعد مدخلات مهمة جدا لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة من قبل الأطراف ذات الاهتمام.

فرضيات البحث: يقوم البحث على الفرضيات الاتية وهى :

1. إدارة المخاطر الائتمانية هي مجموعة اجراءات وتقنيات الهدف منها التحكم في المخاطر التي تتعرض لها المصارف في إدارة عمليات الائتمان.
2. حزمة المعايير الاحترازية التي قدمتها لجنة بازل لحماية النظام المصرفي لم تكن كافية لحماية النظام من مخاطر قرارات الائتمان.
3. لا يمكن قياس المخاطر الائتمانية بصورة دقيقة وذلك لسرعة المتغيرات المحيطة بالعمل المصرفي وخاصة المحلية.
4. التشريعات والقوانين الصادرة من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية للتكييف مع معايير لجنة بازل ما زالت تحتاج لإصلاحات مالية عميقة للاحتياط من المخاطر المالية الناجمة عن عملية الائتمان.
5. تتأثر ربحية المصارف التجارية بصورة مباشرة بقرارات الائتمان حيث ان القرار الائتماني بعد الدراسة والتدقيق يؤدي لتحقيق أرباح للمصرف والعكس اذا لم تتم دراسة قرار الائتمان.

منهجية البحث: تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي والتحليلي و الاستقرائي والاسلوب الاستنباطي من اجل التحري عن مكنون الاصلاح واهمية تنفيذه في الجهاز المصرفي، بالاستناد الى المراجع من كتب وتقارير وبحوث وشبكة المعلومات العالمية ذات العلاقة.

حدود البحث:

الحدود المكانية : ولاية النيل الابيض - بنك البركة.

الحدود الزمانية : (2024).

البنوك التجارية :

مفهوم البنوك التجارية:

يعرف الجهاز المصرفي بأنه المؤسسات المصرفية والأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات، كما يعرف البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها، بمعنى انها تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات يعاد اقراضها الى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وافادة المجتمع منها عن طريق استثمارها[1]، فالمؤسسة المالية في هذه الحالة تعمل كهمزة وصل بين المدخرين والمستثمرين.

وتعرف ايضا البنوك التجارية انها البنوك التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع واهم ما يميزها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية ونتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود[2].

تعد المصارف احدى اهم واقدم المؤسسات المالية الوسيطة وظيفتها الاساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الافراد والمشروعات والإدارات العامة واعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية[3].

خصائص البنوك التجارية:

هناك عدة خصائص تتميز بها المصارف التجارية عن غيرها من المصارف الاخرى وهي كما يأتي[4]:

1- المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع أيا كان نوع الوديعة،

2- تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة، من خلال عمليات الاقراض والاستثمار في الاوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا لم تكن موجودة اصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك،

إدارة المخاطر في البنوك التجارية:

---

[1] - محمد اسماعيل هاشم: مذكرات النقود والبنوك ، (القاهرة: دار النهضة للنشر، 1996) ، ص 5.

[2] - حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، ط1، (عمان: مؤسسة الوراق، 2000م)، ص28

[3] - أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار: الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص 94.

[4] - شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000) ، ص 29.

تعريف إدارة المخاطر:

مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية تتضمن إدارة المخاطر المالية القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيس لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة[1].

. تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنيه آثارها غير المرغوبة على المنشأة، يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة[2].

مصطلح "إدارة المخاطر المالية"، يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع، ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد[3].

كما أن مصطلح إدارة المخاطر المالية يعنى بالتعرف على أخطار المضاربة المالية، وتحليلها، ومعالجتها، وتتضمن هذه الأخطار: خطر سعر السلعة، خطر معدل الفائدة، خطر سعر تبادل السلعة [4].

تعمل إدارة المخاطر المالية على استخدام الأدوات المالية للتعامل مع المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، كمخاطر التشغيل ومخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ومخاطر تبديل العملات والمخاطر المتعلقة بسعر الفائدة ومخاطر السيولة والتضخم والمخاطر المتعلقة بالأيدي العاملة و تشغيلها والمخاطر المتعلقة بالتسويات القانونية، حيث تطلب إدارة المخاطر المالية تحليل أوضاع المنظمة المالية بشكل كامل وشامل لتتمكن من وضع الخطة المناسبة والأكثر كفاءة وفاعلية والتي يمكنها مواجهة المخاطر المتوقعة بأقل خسائر ممكنة[5].

وتقرر إدارة المخاطر المالية من خلال تحليلها الكمي والنوعي متى وكيف يتم التحوط من باستخدام الأدوات المالية لإدارة المخاطر، حيث سيقع على عاتق إدارة المخاطر المالية وضع الخطط المناسبة للتعامل مع الأخطار المتوقع حدوثها، وكما تم الذكر سابقًا فإن هذه الأخطار متنوعة المصادر، وهنا يأتي دور التحليل والتخطيط الذي يعد من

---

[1]- محمد علي، إدارة المخاطر المالية، رسالة دكتوراه غي منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005، ص 3.

[2]- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002 م)، ص 25

[3]- محمد علي، إدارة المخاطر المالية، رسالة دكتوراه غي منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005، ص ص 3- 5

[4]- جورج ريجدا، (محمد توفيق البلقيني، مترجم)، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، (الرياض: دار المريخ، د. ت)، ص 135.

[5]- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، بدون طبعة، (الإسكندرية: دار الجامعات، 2003م)، ص 43.

مسؤوليات هذه الإدارة، وتسعى إدارة المخاطر المالية إلى تحوط المنظمة من أي مخاطرة، وإذا ما وقعت هذه المخاطرة فعليها وضع خطة للتعامل معها والخروج منها بأفل خسارة ممكنة[1].

وظيفة إدارة المخاطر المالية: تعمل إدارة المخاطر على تخفيف وطأة التهديدات التنافسية على سبيل المثال أو التنظيمية[2]. وبطبيعة الحال تختلف مسؤوليات إدارة المخاطر من منظمة لأخرى ويرجع ذلك إلى طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة وحجمها ورأس مالها العامل وعدد موظفيها وما إلى ذلك من العوامل الداخلية التي قد تلعب في اختلاف شكل التهديد ونوعه، وتعمل إدارة المخاطر أيضًا على التأكد من أن المنظمة تعمل ضمن اللوائح القانونية المعمول بها في البلاد، ومراجعة جميع الظروف التي قد تؤثر سلبًا على أنشطة المنظمة ومشاريعها وتحليلها وتقييمها ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها في الوقت والمكان المناسبين، ويمكن القول أن هذه المهام تعد احترازية غالبًا لمنع وقوع الخطر على المنظمة، وفي حال أن المنظمة باتت تحت خطر التهديدات فإن على إدارة المخاطر المالية وضع خطط استراتيجية فعال للتعامل مع الوضع الحالي لضمان خروج المنظمة من الخطر بأقل تكلفة ممكنة، ولا يقصد بالتكلفة ما قد تخسره المنظمة من مبالغ مالية وإنما يتعداه إلى خسارة مساهمين أو مستثمرين من خارج المنظمة[3].

اهداف إدارة المخاطر المالية: الهدف من إدارة المخاطر هو ما تقوم به الإدارات المختصة بإدارة المخاطر من أنشطة تعمل على رصد التهديدات أو إدراكها ومعرفة المخاطر وتحديدها وتحليلها وتقييمها من حيث درجة تأثيرها على المنظمة ومجالات تأثيرها ووضع السياسات الخاصة بعمليات المواجهة بالتخطيط والسيطرة والتحكم ببعض الإجراءات التي من شأنها التصدي للتهديدات والأخطار ومواجهة المشاكل التي يتم تحديدها وتحفيضها إلى مستويات مقبولة بهدف تحسين وسائل الوصول إلى الأهداف[4].

وظائف ادارة المخاطر المالية: تتمثل في الاتي[5]:

1. **تحديد المخاطر**: وهي احدى وظائف إدارة المخاطر المالية حيث تقوم إدارة المخاطر بتحديد مخاطر كل نشاط على حدة.
2. **التصنيف**: وهي أيضًا من وظائف إدارة المخاطر المالية بحيث تقوم بتصنيف التهديدات المتوقعة.

---

[1]- محمد عثمان حميد، أساليب التمويل واتخاذ القرارات، بدون طبعة، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986م)، ص122.

[2]- عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3]- سيرين سميح أبورحمة، مرجع سبق ذكره، ص58.

[4]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[5]- سيرين سميح أبورحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، (غزة: منشورات الجامعة الإسلامية، 2009)، ص58.

3. **التحليل**: وهي وظيفة إدارة المخاطر المالية حيث تقوم بتحليل التهديدات المتوقعة كل على حدة .

4. **التقييم**: وهي أيضا وظيفة إدارة المخاطر المالية حيث تقوم الإدارة بتقييم التهديدات المتوقعة وغير المتوقعة.

5. **الاختيار**: حيث تقوم الإدارة باختيار الخطة أو السياسة الأمثل للتعامل مع التهديد .

طرق مواجهة المخاطر:

طرق مواجهة المخاطر تبدأ مواجهة المخاطر من التعرف على الخطر أو التهديد وتحديده ومن ثم تحديد حجم الخسارة المحتملة في حال وقوع المنظمة تحت هذا التهديد، ومن ثم البدء بالبحث عن الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر ومن الممكن تلخيص الطرق والوسائل بالآتي[1]:

1. **الوقاية والمنع**: او ما يسمى بسياسة تخفيض الخطر، وتقوم هذه الطريقة على أساس منع الخطر كليًا إن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة عن وقوع هذا الخطر، وذلك من خلال وسائل الوقاية والحد من الخسارة.

2. **التجزئة والتنويع**: ومن الممكن اتباع سياسة التجزئة والتنويع كأسلوب لمواجهة الخطر، كأن تتم تجزئة ما هو معرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزاءه للخطر، ومن الممكن اتباع هذه السياسة في حال وجود السلع في مخازن متواجدة في أماكن قد تكون معرضة لتهديدات طبيعية كالسيول والفيضانات على سبيل المثال .

3. **تحويل الخطر**: وبمقتضى هذه الطريقة يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل ما أو اتفاق ما بغض النظر عن نوعه مع احتفاظ المنظمة بملكيتها لهذه الأشياء.

4. **تحمل الخطر**: بمعنى أن تتحمل المنظمة الخطر الذي سيقع بنفسها دون اللجوء إلى وسيط كالذي تم ذكره حول تحويل الخطر، ومن الممكن اتباع هذه الطريقة في حال الخسائر الصغيرة الحجم مع توفر قدرة مادية على مواجهة على الخسائر أو في حالة عدم وجود سياسات أخرى يمكن لصاحب المخاطر اتباعها، ومن الممكن اتباع هذه السياسة بطريقتين، الأول وهي تحمل المخاطر بدون تخطيط وتتبع هذه الطريقة في حال الخسائر القليلة، والطريقة الثانية بتحمل الخطر بالتخطيط، حيث تستخدم في حال الأخطار الكبيرة والتي من المتوقع أن تنجم عنها خسائر كبيرة أيضًا[2].

---

[1]- محمد عثمان حميد، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2]- خلف، عمار(2011)، "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي"، بغداد: مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد17، العدد64، ص ص 179-194.

انواع المخاطر المالية في المصارف التجارية:

تتمثل في الاتي:

1. **مخاطر الائتمان:** تحدث مخاطر الائتمان عندما يتخلف العملاء عن السداد أو يفشلون في الامتثال لالتزامهم بخدمة الديون، مما يؤدي إلى خسارة كلية أو جزئية. كما ينعكس في خفض مستوى الطرف المقابل، من الصعب تقييم مخاطر الائتمان المتراكمة على محفظة من المعاملات سواء للقروض أو أدوات السوق بسبب تأثير التنويع المكونات الفرعية لمخاطر الائتمان هي القروض الفردية وظروف السوق والتركيزات الجغرافية / الصناعية الجماعية، تنعكس مشاكل المخاطر في خسائر القروض، والأصول والتركيزات المتعثرة[1].

السبب الرئيسي لمخاطر الائتمان هو سوء إدارة الائتمان وقد لوحظ أن الافتقار إلى التواصل الملائم، والمسؤوليات المحددة تحديدا دقيقا والتأكيد على صنع القرار الجماعي هي بعض الأسباب العامة لمثل هذه الحالة. فيما يتعلق بتحليل الائتمان، فإن الأسباب المنسوبة لذلك هي التقييم غير الكافي، ونطاق التقييم المحدد بشكل ضيق، والاعتماد على قابلية القراءة للضمانات، والاعتماد أكثر على أدوات صنع القرار (النماذج أو الوصفات النظرية). إن عدم تكامل البيانات وعدم توفر البيانات في الوقت المناسب ونقص / عدم كفاية نظام / نظام التصنيف الائتماني هي بعض أسباب سوء إدارة الائتمان مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان[2].

2. **مخاطر السيولة:** مخاطر السيولة تتمثل في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات مالية ناشئة عن مجموعة متنوعة من الحالات. ويشمل ذلك استخدام حد الائتمان غير الممول، أو استحقاق الخصوم (سحب أو عدم تجديد الودائع) أو الصرف إلى العملاء. يمكن أن تتكلف السيولة التي تدار بشكل سيئ من حيث خسارة العميل أو الخسارة الجيدة بسبب بيع استهلاكي للاستثمارات أو ارتفاع تكلفة جمع الموارد، قد يثير مثل هذا الوضع غضب المنظمين كعقوبات أيضًا. فقدان السمعة خطر آخر قد يواجه. وعلى هذا النحو، فإن مخاطر السيولة تعتبر قاتلة، على الرغم من أن حالات مماثلة قد تنشأ أيضًا بسبب عدم إدارة المخاطر الأخرى أيضًا[3].

من وجهة نظر استثمار مخاطر السيولة هو الوضع عندما يكون المرء غير قادر على الخروج من الاستثمار إما بسبب مخاطر الائتمان (التقصير من قبل الطرف / المصدر) أو غياب السوق يمكن أن يؤثر ذلك على سيولة البنك في الوفاء بالتزاماته، تستلزم معالجة مخاطر السيولة بناء القدرة على زيادة الموارد بتكلفة معقولة خلال

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2]- محمد عثمان حميد، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[3]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

الأوقات العصيبة، وهو يعكس القدرة على توفير مصادر بديلة للأموال لمثل هذه الاحتمالات، يتفاعل وضع سيولة السوق ووضع البنك الفردي باستمرار لتحديد المجال على جبهة السيولة.

3. **مخاطر سعر الفائدة**: تحدث مخاطر أسعار الفائدة بسبب التحركات في أسعار الفائدة. تتمثل هذه المخاطر في إمكانية إعادة تسعير الموجودات أو المطلوبات بسبب التغيرات في أسعار السوق وتأثيرها على دخل البنك. وتنشأ مثل هذه الحالات عندما تنخفض الأسعار أو ترتفع، وتصبح أسعار الفائدة الثابتة متغيرة بعد تاريخ الاستحقاق أو بعد انقضاء فترة محددة أو تصبح معدلات الفائدة المتغيرة ثابتة بين تاريخين لإعادة النظر. يجب أن نتذكر أن الفترة بين مراجعتين لأسعار الفائدة على الأصول والخصوم ليست موحدة أو ثابتة. وتؤدي حالات من هذا النوع إلى جانب التغيرات التي تحركها السوق وتلك التي تدفعها الأنظمة إلى مخاطر أسعار الفائدة[1].

4. **مخاطر صرف العملات الأجنبية**: تتعلق مخاطر العملات الاجنبية او فائدة العملات الاجنبية بالخسارة المحتملة بسبب التغيرات في الارباح علي حساب مؤشر الايرادات والتغيرات في الموجودات والمطلوبات الموضحة بالعملات الاجنبية ، هذا هو في المقام الأول مخاطر السوق. الحركات في العملات التي يتم التعامل معها تؤدي إلى ارتفاع مخاطر الفوركس، إن التطوير / التبني / التنفيذ على المراكز المفتوحة، ومراقبة المواقف المستقبلية للنضج، ودراسة تحركات سعر الصرف، والتنبؤ بأسعار العملات ذات الصلة، وما إلى ذلك، هي بعض الاستراتيجيات المستخدمة لإدارة مخاطر فوركس. يتم وضع مبادئ توجيهية محددة أو سياسة محددة فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية والتشغيلية[2].

5. **مخاطر السوق**: تشير مخاطر السوق إلى الحركة السلبية في القيمة السوقية لمحفظة التداول خلال الفترة المطلوبة لتصفية الصفقة. بشكل عام، يتم النظر في مخاطر السوق لفترة التصفية فقط. يمكن أن تكون مخاطر السوق أعلى إذا كان هناك نقص في مراقبة محفظة السوق. ومع ذلك، فإن هذه المخاطر ذات طابع تشغيلي أكثر من مخاطر السوق. يتم تقييم مخاطر السوق بالرجوع إلى عدم ثبات أو تقلب مؤشرات السوق مثل أسعار الفائدة ومؤشرات البورصة وأسعار الصرف، إلخ. إن مخاطر السوق المسيطرة تعني أن التغيرات في قيمة المحفظة يجب أن تبقى ضمن حدود الحدود المسموح بها / التسامح..

---

[1]- الخليل، جاسر(2004)، "أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة القدس: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، كلية الدراسات العليا ، ص 67

[2]- ملاوى و المجالى(2008)، "تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي"، بيروت: مجلة النهضة, المجلد 9، العدد1، ص ص 142-125

6. **مخاطر الطرف المقابل**: ترتبط مخاطر الطرف الآخر بعدم قدرة أو عدم رغبة العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالإقراض / المتاجرة / التحوط / التسوية أو أي معاملة مالية أخرى. هو خطر فشل الطرف الآخر بسبب ظروف مفاجئة وغير متوقعة في بعض الأحيان، يمكن أن يكون التقصير مقصودًا لأسباب غير مالية عندما يكون الطرف المقابل هو بنك أو مؤسسة مالية، يشار إلى نفس الخطر على أنه مخاطر الملاءة إن الحفاظ على مراقبة أداء الطرف المقابل عن كثب، وضمان النوع المناسب من المزيج في تكوين الأعمال، واعتماد / الالتزام بحدود التركيز، والحصول على معلومات السوق واستخدامها، وما إلى ذلك، هي بعض الاستراتيجيات المستخدمة لإدارة مخاطر الطرف الآخر.

7. **المخاطر التنظيمية والقانونية**: تشير المخاطر التنظيمية إلى التأثير الضار للقواعد أو اللوائح القائمة أو الجديدة. بشكل عام، تعتبر الخسارة محتملة وليست فعلية بسبب مجموعة متنوعة من الإجراءات التنظيمية المحتملة، تعتبر الدعاوى مثل مسؤولية المقرضين، دعاوى الزبون / الموظف والمسؤولية عن الالتزام بالبيئة من الأمثلة على هذه المخاطر القانونية كما تتعرض البنوك لبدائل المسؤولية الائتمانية أو العقود أو المساهمين[1].

8. **المخاطر التشغيلية**: تشير المخاطر التشغيلية إلى خلل في المعلومات أو نظام الإبلاغ وآلية المراقبة الداخلية. الخطر هو شقين. على المستوى التقني، توجد بسبب نقص أو قصور نظام المعلومات. الخطأ في عملية تسجيل المعاملات هو السبب الرئيسي للخطر، على المستوى التشغيلي/ التنظيمي، فإن الثغرات في المراقبة / الإبلاغ وغياب القواعد / اللوائح هي أسباب المخاطر التشغيلية. يتم الإشراف والإشراف على النظام العالي، وتدريب الموظفين، والمراجعات الداخلية والمستقلة المنتظمة، وتطوير سياسات الموظفين مع القواعد الأخلاقية، والتدريب المستمر على إدارة المخاطر، وما إلى ذلك، على الاستراتيجيات المعتمدة على المستوى التشغيلي، على المستوى التقني، يثبت ترتيب كلمة المرور وغيرها من التدابير الأمنية، وخلق التعاقب لموظفي التكنولوجيا، وصياغة واختبار خطط التعافي من الكوارث كتدابير مفيدة[2].

9. **مخاطر الرفع المالي** : يقصد بالرفع المالي نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية، فإذا كانت درجة الرفع المالي في شركة ما مرتفعة فإن أي انخفاض بسيط في إيرادات الشركة يؤدي إلى انخفاض أكبر في صافي أرباحها، وهذه المخاطر ترتبط بحجم التمويل الخارجي أو الاقتراض والديون وكلها تشكل عناصر التكاليف الثابتة لعملية التمويل .

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2]- محمد عثمان حميد، مرجع سبق ذكره، ص122.

10. **مخاطر الإصدار** : هي المخاطر ذات الارتباط بالأوراق المالية التي تصدرها المنظمات أو الشركات، حيث تنطوي الأسهم العادية على مخاطرة أكبر من السندات من وجهة نظر المستثمرين، نظراً للأولوية المتمثلة بالحصول على الفوائد وقيمة السندات عند التصفية أو عند الاستحقاق. ومع ذلك لا بد من التخفيف من مخاطر الاستثمار بدراسة جدوى المشاريع الاقتصادية ودراسة الشركات المساهمة المدرجة في السوق او دراسة المحافظ الاستثمارية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

المخاطر غير المالية في البنوك:

المخاطر غير المالية التي تتعرض لها البنوك هي[1]:

1. **مخاطر العمل**: هذه هي المخاطر التي يفترضها البنك عن طيب خاطر لخلق ميزة تنافسية وإضافة قيمة لحملة الأسهم. وتتعلق مخاطر العمل أو التشغيل بسوق المنتجات التي يعمل فيها البنك، وتشمل الابتكارات التكنولوجية والتسويق وتصميم المنتجات قد تكون المنتجات المصممة من قبل البنك غير ضرورية بالتقدم التكنولوجي، مثال على ذلك هو تسويق الودائع من الباب إلى الباب الذي يمكن أن يثبت أنه مكلف للغاية بالمقارنة مع الخدمات المصرفية التي تعتمد على الإنترنت. يمكن أن يكون المصرف ذو النبضات في السوق والمدفوع بالتكنولوجيا بالإضافة إلى درجة عالية من التركيز على العملاء محميًا نسبيًا ضد هذه المخاطر.
2. **المخاطر الاستراتيجية**: هذه النتائج من تحول أساسي في الاقتصاد أو البيئة السياسية. مثال على ذلك هو تأميم البنوك في البلدان، وبالمثل في الساحة الدولية، فإن المشاعر السلبية ضد المعاملات المشتقة التي تم فيها القبض على جميع المشتقات من الكوارث، والمخاطر الاستراتيجية تؤثر عادة على الصناعة بأكملها وأكثر صعوبة لحماية النفس[2].

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

جدول رقم (1) معامل الصدق والثبات للعينات

	العدد	النسبة
العينة	30	% 100
المجموع	30	% 100

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

[1]- سيرين سميح أبورحمة، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2]- عبد المعطى رشيد، ومحفوظ جودة، ادارة الائتمان، الطبعة الأولى (عمان: داروائل للطباعة والنشر، 1999)، ص75.

جدول رقم (2) معامل الفا كرونباخ

عدد الاسئلة	الفا كرونباخ
20	0.774

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

فيما يتعلق بالصدق الكلي للاستبيان ومن خلال معامل الثبات نجد انه يساوي 0.879 $= \sqrt[2]{0.774}$.

يلاحظ الباحثون من خلال الجدول اعلاه ان ثبات الاستبانة 0.774 بمعدل 77 % والصدق = 0.87 بمعدل 87 % اي ان الاستبانة تتمتع بمعاملي صدق وثبات عاليين وهذا ما يحقق اغراض البحث ويجعل التحليل الاحصائي مقبولا.

تحليل البيانات الاساسية :

– الفرضية الاولي : الفرضية الاولى: إدارة المخاطر الائتمانية هي مجموعة اجراءات وتقنيات الهدف منها التحكم فى المخاطر التي تتعرض لها المصارف في إدارة عمليات الائتمان.

1 - العبارة الاولي : إدارة المخاطر إدارة متخصصة في إدارة الأموال في المصارف تسعي للمحافظة على أموال المصارف.

دول رقم (3) إدارة المخاطر إدارة متخصصة في إدارة الأموال في المصارف تسعي للمحافظة على أموال المصارف

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	6	20 %
اوافق	24	80 %
محايد	0	0 %
لا اوافق	0	0 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يلاحظ من الجدول (3) اعلاه ان 80 % كانت اجابتهم اوافق. و20 % كانت اجابتهم الموافقة بشدة.

2 – العبارة الثانية : تمتلك إدارة المخاطر عادة تقنيات حديثة لغرض تسهيل مهامها.

جدول رقم (4) تمتلك إدارة المخاطر عادة تقنيات حديثة لغرض تسهيل مهامها

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	5	16.7 %
اوافق	17	56.7 %
محايد	4	13.3 %
لا اوافق	4	13.3 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

من خلال الجدول (4) اعلاه يتضح ان 56.7 % من افراد العينة موافقون ، و16.7 % منهم موافقون بشدة و 13.3 % محايدون و13.3 % لا يوافقون.

3 – العبارة الثالثة : تقوم إدارة المخاطر بالتحكم في كل قرارات الائتمان في المصرف.

جدول رقم (5) تقوم إدارة المخاطر بالتحكم في كل قرارات الائتمان في المصرف

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	4	23.3 %
اوافق	20	66.7 %
محايد	5	16.7 %
لا اوافق	1	3.3 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يلاحظ من الجدول(5) والشكل ان نسبة الموافقة بشدة بلغت 23.3 % وان نسبة الموافقة بلغت 66.7 % ومحايد بنسبة 16.7 % ونسبة لا اوافق 3.3 %.

4 – العبارة الرابعة : إجراءات إدارة المخاطر في المصرف إجراءات خاصة بالسلامة المصرفية تتطلب الحياد وعدم التدخل فيها.

جدول رقم (6) إجراءات إدارة المخاطر في المصرف إجراءات خاصة بالسلامة المصرفية تتطلب الحياد وعدم التدخل فيها

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	5	16.7 %
اوافق	25	83.8 %
محايد	0	0 %
لا اوافق	0	0 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	% 100

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يمكن الملاحظة من الجدول (6) ان الموافقة كانت بنسبة 83.8%. وان الموافقة بشدة كانت بنسبة 16.7 %.

– الفرضية الثانية : الفرضية الثانية : حزمة المعايير الاحترازية التي قدمتها لجنة بازل لحماية النظام المصرفي لم تكن كافية لحماية النظام من مخاطر قرارات الائتمان.

1 – العبارة الاولي : قدمت لجنة بازل مجموعة احترازات وجدت القبول في كل القطاع المصرفي المحلي والعالمي

جدول رقم (7) قدمت لجنة بازل مجموعة احترازات وجدت القبول في كل القطاع المصرفي المحلي والعالمي

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	11	% 36.7
اوافق	12	% 40
محايد	7	% 23.3
لا اوافق	0	% 0
لا اوافق بشدة	0	% 0
المجموع	30	%100

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يلاحظ من الجدول (7) والشكل ان نسبة الموافقة كانت 40 % ونسبة الموافقة بشدة كانت 36.7 %. ونسبة محايد كانت23.3 % .

2 - العبارة الثانية : ساعدت توصيات لجان بازل المختلفة في ازالة مخاطر قرارات الائتمان بصورة كاملة

جدول رقم (8) ساعدت توصيات لجان بازل المختلفة فى ازالة مخاطر قرارات الائتمان بصورة كاملة

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	2	%6.6
اوافق	3	%10
محايد	3	%10
لا اوافق	2	%6.6
لا اوافق بشدة	10	%33.4
المجموع	30	% 100

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يلاحظ من الجدول (8) ان نسبة الموافقة بشدة كانت 6.6 % وان نسبة الموافقة كانت 10 % . وكانت نسبة لا اوافق ولا اوافق بشدة 40% بينما بلغت نسبة محايد 10%.

3 – العبارة الثالثة : بعد توصيات لجان بازل لم يعد هناك أي خطر مالي يهدد المصارف فيما يتعلق بخطر الائتمان.

جدول رقم (9) بعد توصيات لجان بازل لم يعد هناك أي خطر مالي يهدد المصارف فيما يتعلق بخطر الائتمان

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	4	%13.3
اوافق	3	%10
محايد	4	%13.3
لا اوافق	4	%13.3
لا اوافق بشدة	15	%50
المجموع	**30**	**% 100**

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

نلاحظ من الجدول (9) ان نسبة الموافقة كانت 10 % ونسبة الموافقة بشدة 13.3 %. ونسبة محايد 13.3% ونسبة لا اوافق بشدة 50 % ونسبة لا اوافق 13.3%.

4 – العبارة الرابعة : لم تكن توصيات ومعايير لجان بازل كافية لحماية النظام المصرفي من مجموع مخاطر الائتمان.

جدول رقم (10) لم تكن توصيات ومعايير لجان بازل كافية لحماية النظام المصرفي من مجموع مخاطر الائتمان

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	2	%6.7
اوافق	2	%6.6
محايد	5	%16.7
لا اوافق	9	%30
لا اوافق بشدة	12	%40
المجموع	30	% 100

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

نلاحظ علي والجدول 10 ان نسبة الموافقة كانت 6.6%. وان نسبة الموافقة بشدة كانت 6.7 %. ونسبة محايد كانت 16.7 % ونسبة لا اوافق 30 %. ولا اوافق بشدة كانت نسبتها 40%.

– الفرضية الثالثة : لا يمكن قياس المخاطر الائتمانية بصورة دقيقة وذلك لسرعة المتغيرات المحيطة بالعمل المصرفي وخاصة المحلية

1 - العبارة الاولي : هناك بعض المتغيرات التي قد تمنع نجاح توصيات لجان بازل في تحقيق اهدافها المنشودة

جدول رقم (11) هناك بعض المتغيرات التي قد تمنع نجاح توصيات لجان بازل في تحقيق اهدافها المنشودة

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	7	23.3 %
اوافق	23	76.7 %
محايد	0	0 %
لا اوافق	0	0 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	% 100

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول (11) ان 23.3 % يوافقون بشدة. و 76.7 % يوافقون.

2 – العبارة الثانية : لا يمكن قياس المخاطر الائتمانية في ظل تغيرات اقتصادية متلاحقة وخاصة فيما يرتبط بسعر الصرف

جدول رقم (12) لا يمكن قياس المخاطر الائتمانية في ظل تغيرات اقتصادية متلاحقة وخاصة فيما يرتبط بسعر الصرف

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	7	% 23.3
اوافق	23	% 76.7
محايد	0	% 0
لا اوافق	0	% 0
لا اوافق بشدة	0	% 0
المجموع	30	% 100

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول (12) ان 76.7 % من افراد العينة اجابوا بالموافقة و 23.3 % اجابوا بالموافقة وبشدة.

3 – العبارة الثالثة : للسياسات المالية والنقدية التي تتبعها الحكومات دور بارز في نجاح او عدم نجاح توصيات لجان بازل العالمية في العمل المصرفي

جدول رقم (13) للسياسات المالية والنقدية التي تتبعها الحكومات دور بارز في نجاح أو عدم نجاح توصيات لجان بازل العالمية في العمل المصرفي

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	4	13.3 %
اوافق	21	70 %
محايد	5	16.7 %
لا اوافق	0	0 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	% 100

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول (13) ان 70 % من افراد العينة كانت اجابتهم الموافقة. و 13.3 % كانوا موافقون بشدة و 16.7 % محايدون.

4 – العبارة الرابعة : يصعب تطبيق توصيات لجان بازل في اقتصاديات الدول النامية عموماً

جدول رقم (14) يصعب تطبيق توصيات لجان بازل في اقتصاديات الدول النامية عموماً

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	16	53.3 %
اوافق	14	46.7 %
محايد	0	0%
لا اوافق	0	0 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول (14) ان 46.7 % يوافقون و 53.3 % يوافقون بشدة.

– الفرضية الرابعة :

التشريعات والقوانين الصادرة من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية للتكييف مع معايير لجنة بازل ما زالت تحتاج لإصلاحات مالية عميقة للاحتياط من المخاطر المالية الناجمة عن عملية الائتمان بصورة كاملة.

1 - تحتاج المصارف الى توصيات مالية جديدة واصلاحات من اجل الاحتياط من المخاطر المالية التي قد تنتج من عملية الائتمان المصرفي

جدول رقم (15) تحتاج المصارف الى توصيات مالية جديدة واصلاحات من اجل الاحتياط من المخاطر المالية التي قد تنتج من عملية الائتمان المصرفي

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	15	50 %
اوافق	15	50 %
محايد	0	0 %
لا اوافق	0	0 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	%100

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

نلاحظ علي الجدول (15) ان نسبة الموافقة بشدة كانت 50 % وان نسبة اوافق كانت 50 %.

2 – العبارة الثانية : السياسات الحالية في ادارة المخاطر المصرفية لا تحتاج لأى تغير أو اضافة

جدول رقم (16) السياسات الحالية في ادارة المخاطر المصرفية لا تحتاج لأى تغير أو اضافة

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	12	40 %
اوافق	10	33.3 %
محايد	4	13,3 %
لا اوافق	4	13.4 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2022م.

يلاحظ من الجدول (16) ان نسبة الموافقة كانت 33.3 %. ونسبة الموافقة بشدة كانت 40 %. ونسبة محايد 13.3% ونسبة لا اوافق نسبة 13.4%.

3 – العبارة الثالثة : تشريعات بنك السودان المركزي فيما يتعلق بتوصيات لجان بازل تجد الموافقة بنسبة كبيرة

جدول رقم (17) تشريعات بنك السودان المركزي فيما يتعلق بتوصيات لجان بازل تجد الموافقة بنسبة كبيرة

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	0	0 %
اوافق	22	73.3 %
محايد	4	13.3 %
لا اوافق	4	13.4 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	%100

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يلاحظ من الجدول (17) ان نسبة الموافقة كانت 73.3 %. وان نسبة عدم الموافقة كانت 13.3 % ، وان نسبة محايد كانت 13.4 %.

4 – العبارة الرابعة : تتعامل المصارف التجارية مع معايير لجان بازل بصورة طبيعية دون ابداء أي رأي أو اعتراضات

جدول رقم (18) تتعامل المصارف التجارية مع معايير لجان بازل بصورة طبيعية دون ابداء أي رأي أو اعتراضات

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	4	% 13.3
اوافق	24	% 80
محايد	2	% 6.7
لا اوافق	0	% 0
لا اوافق بشدة	0	% 0
المجموع	30	% 100

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يلاحظ من الجدول (18) ان نسبة الموافقة كانت 80 % وان نسبة الموافقة بشدة كانت 13.3 %. وان نسبة محايد كانت 6.7 %.

– الفرضية الخامسة : تتأثر ربحية المصارف التجارية بصورة مباشرة بقرارات الائتمان حيث ان القرار الائتماني بعد الدراسة والتدقيق يؤدي لتحقيق أرباح للمصرف والعكس اذا لم تتم دراسة قرار الائتمان بصورة جيدة.

1 – العبارة الاولي : كلما كان قرار الائتمان مدروساً بصورة دقيقة ساعد على نجاح أهداف الائتمان لطرفي الائتمان

جدول رقم (19) كلما كان قرار الائتمان مدروساً بصورة دقيقة ساعد على نجاح أهداف الائتمان لطرفي الائتمان

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	6	20 %
اوافق	24	80 %
محايد	0	0 %
لا اوافق	0	0 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يلاحظ من الجدول (19) اعلاه ان 80 % كانت اجابتهم اوافق. و20 % كانت اجابتهم الموافقة بشدة.

2 – العبارة الثانية : سياسة الاختيار والتعيين والاستقطاب لموظفي إدارة المخاطر يجب ان تراعي الفروق الاكاديمية والعقلية لمتقدمي الوظيفة

جدول رقم (20) سياسة الاختيار والتعيين والاستقطاب لموظفي إدارة المخاطر يجب ان تراعي الفروق الاكاديمية والعقلية لمتقدمي الوظيفة

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	5	16.7 %
اوافق	17	56.7 %
محايد	4	13.3 %
لا اوافق	4	13.3 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

من خلال الجدول (20) اعلاه يتضح ان 56.7 % من افراد العينة موافقون ، و16.7 % منهم موافقون بشدة و 13.3 % محايدون و13.3 % لا يوافقون.

3 – العبارة الثالثة : تأهيل وتدريب موظفي إدارة المخاطر يساعد في زيادة ربحية المصرف

جدول رقم (21) تأهيل وتدريب موظفي إدارة المخاطر يساعد في زيادة ربحية المصرف

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	4	23.3 %
اوافق	20	66.7 %
محايد	5	16.7 %
لا اوافق	1	3.3 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يلاحظ من الجدول(21) والشكل ان نسبة الموافقة بشدة بلغت 23.3 % وان نسبة الموافقة بلغت 66.7 % ومحايد بنسبة 16.7 % ونسبة لا اوافق 3.3 %.

4 – العبارة الرابعة : تزداد ربحية المصرف كلما كان قرار الائتمان مقدم من جهة مختصة في إدارة المخاطر

جدول رقم (22) تزداد ربحية المصرف كلما كان قرار الائتمان مقدم جهة مختصة في إدارة المخاطر

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوافق بشدة	17	56.7 %
اوافق	10	33.3 %
محايد	3	10%
لا اوافق	0	0 %
لا اوافق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

المصدر: الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يمكن الملاحظة من الجدول (22) ان الموافقة كانت بنسبة 33.3%. وان الموافقة بشدة كانت بنسبة 56.7 % ، ومحايد كانت 10 %.

مناقشة الفرضيات :

جدول رقم (23) الوسط الحسابي والانحراف المعياري

وقيمة اختبار (تي) لعبارات الفرضية الاولي

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
إدارة المخاطر إدارة متخصصة في إدارة الأموال في المصارف تسعي للمحافظة على أموال المصارف	3.88	0.4	24.654	29	.000	اوافق
تمتلك إدارة المخاطر عادة تقنيات حديثة لغرض تسهيل مهامها	3.52	0.5	22.876	29	.000	اوافق
تقوم إدارة المخاطر بالتحكم في كل قرارات الائتمان في المصرف	3.92	0.4	18.647	29	.000	اوافق
إجراءات إدارة المخاطر في المصرف إجراءات خاصة بالسلامة المصرفية تتطلب الحياد وعدم التدخل فيها	3.17	0.3	14.654	29	.000	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	3.98					اوافق

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول 23) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات الفرضية الاولي 3.98 وهو يقابل المقياس اوافق. وبناء علي هذا فان عبارات الفرضية الاولي وجدت القبول.

جدول رقم (24) الوسط الحسابي والانحراف المعياري

وقيمة اختبار (تي) لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
قدمت لجنة بازل مجموعة احترازات وجدت القبول في كل القطاع المصرفي المحلي والعالمي	4.950004	.50383	65.478	29	0.000	اوافق بشدة
ساعدت توصيات لجان بازل المختلفة فى ازالة مخاطر قرارات الائتمان بصورة كاملة	3.625003	.62788	64.368	29	0.000	اوافق
بعد توصيات لجان بازل لم يعد هناك اى خطر مالي يهدد المصارف فيما يتعلق بخطر الائتمان	3.765888	.53048	32.143	29	0.000	اوافق
لم تكن توصيات ومعايير لجان بازل كافية لحماية النظام المصرفي من مجموع مخاطر الائتمان	3.975003	.83166	24.019	29	0.000	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	3.85					اوافق

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول (24) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات الفرضية الثانية 3.85 وهو يقابل المقياس اوافق. وبناء علي هذا فان عبارات الفرضية الثانية وجدت القبول.

جدول رقم (25) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

وقيمة اختبار (تي) لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
هناك بعض المتغيرات التي قد تمنع نجاح توصيات لجان بازل في تحقيق اهدافها المنشودة	4.350004	.48305	17.676	29	0.000	اوافق بشدة
لا يمكن قياس المخاطر الائتمانية في ظل تغيرات اقتصادية متلاحقة وخاصة فيما يرتبط بسعر الصرف	4.900004	.30382	39.552	29	0.000	اوافق بشدة
للسياسات المالية والنقدية التي تتبعها الحكومات دور بارز في نجاح او عدم نجاح توصيات لجان بازل العالمية في العمل المصرفي	3.800003	.56387	20.189	29	0.000	اوافق
يصعب تطبيق توصيات لجان بازل في اقتصاديات الدول النامية عموماً	3.675003	.47434	22.333	29	0.000	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	4.45					اوافق بشدة

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول(25) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات الفرضية الثالثة 4.45 وهو يقابل المقياس اوافق بشدة . وبناء علي هذا فان عبارات الفرضية الثالثة تجد القبول.

جدول رقم (26) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

وقيمة اختبار (تي) لعبارات الفرضية الرابعة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
تحتاج المصارف الى توصيات مالية جديدة واصلاحات من اجل الاحتياط من المخاطر المالية التي قد تنتج من عملية الائتمان المصرفي	4.02	0.65	15.413	29	0.000	اوافق
السياسات الحالية في ادارة المخاطر المصرفية لا تحتاج لأى تغير أو اضافة	4.00	0.98	12.814	29	0.000	اوافق
تشريعات بنك السودان المركزي فيما يتعلق بتوصيات لجان بازل تجد الموافقة بنسبة كبيرة	3.61	0.93	13.547	29	0.000	اوافق
تتعامل المصارف التجارية مع معايير لجان بازل بصورة طبيعية دون ابداء اى رأي أو اعتراضات	3.52	0.75	16.842	29	0.000	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	3.99					اوافق

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول (26) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات الفرضية الرابعة. 399 وهو يقابل المقياس اوافق. وبناء علي هذا فان عبارات الفرضية الرابعة تجد القبول.

جدول رقم (27) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

وقيمة اختبار (تي) لعبارات الفرضية الخامسة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
تحتاج المصارف الى توصيات مالية جديدة واصلاحات من اجل الاحتياط من المخاطر المالية التي قد تنتج من عملية الائتمان المصرفي	4.00	055	17.543	29	0.000	اوافق
السياسات الحالية في ادارة المخاطر المصرفية لا تحتاج لأى تغير أو اضافة	3.81	0.94	12.764	29	0.000	اوافق
تشريعات بنك السودان المركزي فيما يتعلق بتوصيات لجان بازل تجد الموافقة بنسبة كبيرة	3.00	0.88	14.322	29	0.000	اوافق
تتعامل المصارف التجارية مع معايير لجان بازل بصورة طبيعية دون ابداء اى رأي أو اعتراضات	3.22	0.76	15.631	29	0.000	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	3.21					اوافق

المصدر : الباحث من بيانات الاستبيان.2024م

يتضح من الجدول (27) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات الفرضية الرابع 3.21 وهو يقابل المقياس اوافق. وبناء علي هذا فان عبارات الفرضية الرابعة تجد القبول.

1 – الفرضية الاولي : إدارة المخاطر الائتمانية هي مجموعة اجراءات وتقنيات الهدف منها التحكم في المخاطر التي تتعرض لها المصارف في إدارة عمليات الائتمان. ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار مربع كاي للتعرف علي دلالة العلاقة ويبين الجدول التالي النتائج التي توصل اليها الباحثون :

الجدول رقم (28)

مربع كأي للفرضية الأولي : إدارة المخاطر الائتمانية هي مجموعة اجراءات وتقنيات الهدف منها التحكم في المخاطر التي تتعرض لها المصارف في إدارة عمليات الائتمان

مربع كاي Chi^2	مستوى الدلالة الإحصائية
234.5	0.00

SPSS 25

من خلال قيمة مربع كاي Chi^2 الذي بلغ (234.5) ومستوى الدلالة الإحصائية 0.00 نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني ان هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة الفرضية رقم (1).

2 - الفرضية الثانية : حزمة المعايير الاحترازية التي قدمتها لجنة بازل لحماية النظام المصرفي لم تكن كافية لحماية النظام من مخاطر قرارات الائتمان

الجدول رقم (29)

مربع كأي للفرضية الثانية : حزمة المعايير الاحترازية التي قدمتها لجنة بازل لحماية النظام المصرفي لم تكن كافية لحماية النظام من مخاطر قرارات الائتمان

مربع كاي Chi^2	مستوى الدلالة الإحصائية
135.6	0.00

SPSS 25

من خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (135.6) ومستوى الدلالة الإحصائية 0.00 نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني ان هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة الفرضية رقم (2).

3 - الفرضية الثالثة : لا يمكن قياس المخاطر الائتمانية بصورة دقيقة وذلك لسرعة المتغيرات المحيطة بالعمل المصرفي وخاصة المحلية.

الجدول رقم (30)

مربع كأي للفرضية الثالثة : لا يمكن قياس المخاطر الائتمانية بصورة دقيقة وذلك لسرعة المتغيرات المحيطة بالعمل المصرفي وخاصة المحلية

مربع كاي Chi^2	مستوى الدلالة الإحصائية
198.9	0.00

SPSS 25

من خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (198.9) ومستوى الدلالة الإحصائية 0.00 نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني ان هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة الفرضية رقم (3).

4 - الفرضية الرابعة : التشريعات والقوانين الصادرة من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية للتكييف مع معايير لجنة بازل ما زالت تحتاج لإصلاحات مالية عميقة للاحتياط من المخاطر المالية الناجمة عن عملية الائتمان بصورة كاملة.

الجدول رقم (31)

مربع كأي للفرضية الرابعة : التشريعات والقوانين الصادرة من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية للتكييف مع معايير لجنة بازل ما زالت تحتاج لإصلاحات مالية عميقة للاحتياط من المخاطر المالية الناجمة عن عملية الائتمان بصورة كاملة.

مربع كاي Chi^2	مستوى الدلالة الإحصائية
312.14	0.00

SPSS 25

من خلال قيمة مربع كاي Chi^2 الذي بلغ 312.14 ومستوى الدلالة الإحصائية 0.00 نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني ان هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة الفرضية رقم (4).

5 - الفرضية الخامسة : تتأثر ربحية المصارف التجارية بصورة مباشرة بقرارات الائتمان حيث ان القرار الائتماني بعد الدراسة والتدقيق يؤدي لتحقيق أرباح للمصرف والعكس اذا لم تتم دراسة قرار الائتمان.

الجدول رقم (32)

مربع كأي للفرضية الخامسة : تتأثر ربحية المصارف التجارية بصورة مباشرة بقرارات الائتمان حيث ان القرار الائتماني بعد الدراسة والتدقيق يؤدي لتحقيق أرباح للمصرف والعكس اذا لم تتم دراسة قرار الائتمان

مربع كاي Chi^2	مستوى الدلالة الإحصائية
188.7	0.00

SPSS 25

من خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (188.76) ومستوى الدلالة الإحصائية 0.00 نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني ان هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة الفرضية رقم (5) **توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي وجودة التقارير المالية.**

النتائج :

1 – يمتاز المصرف بالاستقرار الوظيفي ويتضح ذلك من تحليل مؤشر سنوات الخبرة.

2 – المحافظة علي اموال المصرف من اهم واجبات ادارة المخاطر بنسبة اجابة علي العبارة بلغت 100%.

3 – اظهرت الدراسة ان ادارة المخاطر تتحكم في كل قرارات الائتمان في المصرف بنسبة مئوية 90% ولا توجد أي جهة تتدخل في قراراتها بنسبة اجابة عن العبارة بلغت 100% لأنها اجراءات خاصة بالسلامة المصرفية.

4 – اشارت الدراسة الي ان توصيات لجان بازل وجدت القبول والموافقة من معظم المؤسسات المالية والمصرفية العالمية والمحلية وهذا ما اوضحته اجابات المبحوثين.

5 – اشارت اجابات المبحوثين الي ان توصيات لجان بازل ساعدت بصورة كبيرة في ازالة المخاطر بنسبة محددة وليست كاملة.

6 – اوضحت الدراسة ان توصيات لجان بازل كانت كافية كتوصيات تمكن من التخلص من مخاطر الائتمان والعمل المصرفي بنسبة اجابة عن العبارة بلغت 70%.

7 – اشارت نتائج الدراسة الي ان هناك متغيرات اقليمية ومحلية عملت علي عدم تحقيق كل اهداف توصيات لجان بازل.

.8 – اوضحت الدراسة الي ان السياسات المالية والنقدية الداخلية أثرث علي توصيات لجان بازل المالية

التوصيات :

1 – العمل علي ايجاد آليات وتوصيات جديدة لتقليل المخاطر المتبقية في العمل المصرفي العالمي والمحلي.

.2 – تزويد ادارة المخاطر بالآليات والمعينات الحديثة لتسهيل مهامها وتحقيق اهدافها

3 - تطوير نظم وتقنيات المعلومات في البنوك بغية معالجة جميع البيانات والمعلومات المالية والبنكية كتكوين مخزون لمعلومات عن عملاء محفظة الائتمان، يدعم إمكانية التقييم الداخلي لعملاء الائتمان بأساليب تطور قياس مخاطر الائتمان.

4 - المضي قدما في تطبيق اتفاقية بازل 2 علي مستوى البنوك السودانية وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية العالمية.

5 - اعتماد الشفافية المتعمقة بالبيانات الخاصة بالبنك والمخاطر لجذب المدخرين وكذا المستثمرين.

6 - الاهتمام بكل المخاطر المالية وحتى غير المالية في البنوك وتطوير أساليب جديدة لتغطية المخاطر المختلفة.

7 – احترام اللوائح والقوانين الصادرة من بنك السودان المركزي من كل البنوك العاملة في النظام المصرفي السوداني.

8 – التركيز علي زيادة تأهيل وتطوير العاملين في ادارات المخاطر المصرفية المالية لما له من أثر في تحقيق اهداف المصرف عامة.

قائمة المصادر:

- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار: **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،، 2000)، ص 94.
- محمد اسماعيل هاشم: **مذكرات النقود والبنوك**، (القاهرة: دار النهضة للنشر، 1996)،
- حمزة محمود الزبيدي: خلف، عمار(2011)، "**قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**"، بغداد : مجلة العلوم الاقتصادية والادارية.
- الخليل، جاسر(2004)، "أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة القدس: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، كلية الدراسات العليا،

- ملاوى و المجالى(2008)، "تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي"، بيروت: مجلة النهضة, المجلد 9، العدد1، ص ص 125-142
- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص 2
- محمد علي، **إدارة المخاطر المالية**، رسالة دكتوراه غي منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005.
- عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002 م)، ص 25
- محمد علي، **إدارة المخاطر المالية**، رسالة دكتوراه غي منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005.
- جورج ريجدا، (محمد توفيق البلقيني، مترجم)، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، (الرياض: دار المريخ، د. ت)،
- سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، (غزة: منشورات الجامعة الإسلامية، 2009)
- **إدارة المخاطر(أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، بدون طبعة، (الإسكندرية: دار الجامعات، 2003م)، ص 43.
- محمد عثمان حميد، **أساليب التمويل واتخاذ القرارات**، بدون طبعة، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986م)،
- عبد المعطى رشيد، ومحفوظ جودة، **ادارة الائتمان**، الطبعة الأولى (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999).